مجموعة البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير
مؤسسة التمويل الدولية
المؤسسة الدولية للتنمية
المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

صندوق النقد الدولي

J

بيان صحفي رقم 4 (A)

23-24 سبتمبر 2003

كلمة
سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم
نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة في الإمارات العربية المتحدة
أمام الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي
مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

كلمة

سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم

نائب حاكم دبي وزير المالية والصناعة في الإمارات العربية المتحدة

أمام الاجتماعات السنوية لمجلسي محافظي

مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السمو ،

السيد رئيس مجلس المحافظين ،

السادة المحافظون ،

السيد ولفنسون ،

السيد كوهلـــــــر ،

ضيوفنـــا الكـــرام .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،

إنه لشرف عظيم لي أن أرحب بكم في دولة الإمارات العربية المتحدة ، باسم صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله ، وصاحب السمو الشيخ مكتوم بن راشد ال مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، وإخوانهما أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى للإتحاد حكام الإمارات ، بمناسبةِ إنعقاد الاجتماعاتِ السنوية لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

يعتبر هذا التجمع لممثلي 184 دولة عضواً في البنك والصندوق رمزاً للمساواة بين كافة شعوب العالم. كما أنه تأكيد على أن التحديات التي يواجهها الإقتصاد العالمي والنظام المالي الدولي هي محل اهتمام كل الدول. وإنه ليس بالإمكان التصدي لها ومعالجتها باقتدار إلا بالتعاون المشترك، واتاحة الفرصة للاستماع لكل الآراء.

ضيوفنـــا الكرام ،
ايهـــا السيـــدات والســـــادة ،

تنعقد هذه الاجتماعات السنوية لأول مرة في دولة عربية، ونحن نتمني أن تكون هذه بداية لعقد مثل هذه الإجتماعات الدولية في منطقتنا. إن اختيار دولة الإمارات العربية المتحدة كمقر لاجتماعاتكم يأتي تاكيداً لحقيقة أن هذه المنطقة هي جزء مهم من العالم ولها مساهماتها البارزة في النظام العالمي المتعدد الأطراف والاقتصاد الدولي.

إن عالمنا العربي غني بإمكانياته المتنوعة، ويتصف بروابط تاريخية وثقافية قوية، بالإضافة الى كونه من أقدم مراكز التعلم والتسامح، وموطناً لكثير من حضارات العالم العظيمة وديانـاته. كما أن هذه المنطقة تزخر بالعديد من الطاقات والمواهب التي تمتلك رغبة قوية في الإسهام في تقدم البشرية ورخائها.ان هذه المنطقة من العالم لن يكون في مقدورها تحقيق كل امكانايتها الاقتصادية ما لم يُوجد حلٌ عادل ودائم للنزاع في المنطقة وسعي جاد من المجتمع الدولي لإحلال السلام والأمن فيها .

لقد بدأت تطلُ في العراق بوارقُ أملٍ في مجتمع حرٍ يقوم على حكم القانون. ومن الأهمية بمكان قيام عراق مستقر ومتصالح مع نفسه ومع جيرانه حيث إن هذا أمر يصب في مصلحة الجميع، خاصة لنا نحن الذين نعيش في هذه المنطقة من العالم. لذلك فلا بد للعرا ق أن يعود لاستقراره ورخائه، ولابد له ان يعود شريكاً مسؤولاً في المجتمع الدولي. وان يصبح الشعب العراقي حراً

في تحديد مستقبله السياسي، ويمتلك زمام التحكم في موارده الطبيعية.ونرى انه من واجب المجتمع الدولي الإسهام في إعادة بناء العراق في كافة المجالات.

في الجانب الآخر، يشهد الوضع الحالي في المناطق الفلسطينية المحتلة تدهوراً مريعاً في الأحوال المعيشية ويأس متنامي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . وما لم يتم التوصل إلى تسوية دائمة تضمن العدل والسلام والامن لشعوب المنطقة وقيام دولة فلسطينية مستقلة، فسوف تستمر حالة عدم الاستقرار التي نشهدها اليوم في إعاقة التقدم الاقتصادي في هذا الجزء من العالم.لهذا لابد للمجتمع الدولي من بذل قُصارى جهدة لمساعدة الشعب الفلسطيني في بناء مستقبلٍ أفضل.

ضيوفنـــا الكـــــرام ،

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تحولاً كاملاً منذ نشأتها في عام 1971. فمن منطقة غير متطورة نسبياً، أضحت اليوم ، كما ترونها، دولة حديثة تتوفر فيها أعلى مستويات المعيشة وتتكامل مع بقية دول العالم. إن دولة الإمارات تقدم نموذجاً متميزاً لما يمكن لأي بلدٍ أن يُنجزه اذا انتهج طريق الاقتصاد الحر ووفر بيئة مواتية لنشاط القطاع الخاص ، وحافظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي. ويأتي هذا النجاح نتيجة لتبني الدولة سياسة تنويع مصادر الدخل ، عن طريق دعم وتشجيع القطاع الغير النفطي واستثمارات

القطاع الخاص المحلي والأجنبي. لقد أصبحت الإمارات مثالاً يُحتذى به في الجمع بين تقنية وتقدم العالم الغربي وتراث وقيم الشرق. وإننا لنفخر بأن تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة ، في أوجه عديدة ، مجتمعاً متسامحاً تتعايش فيه قوميات وثقافات وديانات متعددة تعمل في تجانس وانسجام تام .

ندرك في الوقت نفسه أننا كلما تقدمنا في المسيرة وسعينا لزيادة معدل النمو، كان علينا زيادة وتيرة التنويع في اقتصادنا وفي قاعدة صادراتنا. وكجزءٍ من هذه الإستراتيجية تعمل الدولة على توفير المناخ الإستثماري الملائم الذي يمكّن الإمارات من أن تصبح في السنوات القادمة مركزاً مالياً عالمياً بجانب كونها وجهة سياحية مرموقة، مع قناعتنا ان هنالك الكثير مما ينبغي إنجازه. ونعلم إننا لا بد أن نستمر في تطوير البنى التحتية والتشريعات ومناخ الأعمال ليتسنى لنا جذب المزيد من الاستمارات وتوفير فرص عمل للقوى العاملة المحلية المتنامية.

وفي هذا المجال فإننا نشيد بجهود صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتعاونهما مع المؤسسات الوطنية في الإمارات حيث أدى ذلك الى الإستفادة الإيجابية من خبرة وتجربة المؤسستين الدوليتين.

أيها السيـدات والســـادة ،

تنعم دولة الإمارات العربية المتحدة بوفرة في إحتياطيات النفط والغاز إلا أننا ندرك أن مواطنينا هم أغلى الموارد وهم ثروة البلاد الحقيقية. لذلك سعت

الدولة إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية ، وتحسين مستويات المعيشة بتوفير التعليم ، وتقديم الرعاية الطبية ، وتوفير فرص العمل للرجل والمرأة على حدٍ سواء. ويسعدني أن اردد الحكمة المشهورة لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس الدولة وهي " لا خير في المال اذا لم يسخر لخدمة الشعب ". لقد مكنت هذه الاستراتيجية دولة الامارات من أن تتبوأ مكاناً متقدماً في مؤشر التنمية البشرية الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أيها السيـدات والســـادة ،

تؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة عميقاً بالتعاون الدولي وتواصل مساندتها لدعم جهود التنمية التي تقوم بها الدول النامية. ولقد انتهجت الدولة سياسة ثابتة تقوم على تقديم المساعدات التنموية للدول النامية بشكل منح ومساعدات تنموية غير مقيدة بلغ حجمها 106 مليار درهم حتى نهاية عام 2002 قدمت للعديد من الدول النامية ويبلغ عنصر المنحة من هذه المساعدات أكثر من 75%. كما قامت الدولة بتقديم مساعدات ملموسة عن طريق صندوق أبوظبي للتنمية وكذلك المؤسسات والصناديق الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف. لقد أظهرت دولة الإمارات العربية المتحدة التزامها الوثيق بالتعاون الدولي.

السيـد الرئيـــس ،

ضيوفنـــا الكـــرام ،

ان السعي إلى خفض مستوى الفقر في مناطق عدة من العالم يظل الأمر الأكثر الحاحاً . وعلى الرغم من التزام المجتمع الدولي نحو هذه القضية إلا انه لا زال أكثر من ثلاثة مليارات من البشر تعيش في فقر مدقع، على مستوى دخل يقل عن دولارين يومياً وتفتقر الى أبسطِ الضروريات الأساسية. مما يتعين معه اتخاذ اجراءات أقوى للوفاء بأهداف التنمية في الالفية الجديدة. لذلك فمن المؤسف أن نرى تدفق المعونات التنموية الرسمية في تناقص، وإذا كان لنا أن نحقق هدف الألفية التنموي بخفض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 فإنه لمن الضروري أن تفي الدول المتقدمة بالتزامها بتقديم 0.7 % من اجمالي ناتجها القومي كمساعدات تنموية رسمية والعمل على تخفيف عبء الديون.

ومع ذلك فإن زيادة المساعدات التنموية الرسمية من الدول المتقدمة، لا يكفي وحده لخفض مستوى الفقر ، حيث أن هنالك حاجة ايضاً الى معونات فنية لمساعدة الدول النامية في بناء رأسمالها من الموارد البشرية. إن التنمية الاقتصادية لا تحتاج الى المعونة فحسب وانما تحتاج ايضا الى الاستثمار في العناصر البشرية لتصبح قادرةً على أن تقدم مساهمات ذات معنى في تنمية مجتمعاتها وتحقيق طموحاتها.لذلك فإن على الدول النامية أن تزيد من استثماراتها في تعليم وتدريب مواطنيها.

وفي هذا المجال فإننا نشيد بالدور الذي يقوم به البنك الدولي في تركيز استراتيجيته على تقليص الفقر وندعو إلى المزيد من الجهود من أجل زيادة

حجم القروض والائتمانات ودعم القطاع الخاص في السنوات القادمة مع استمرار الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية وتخفيف الإجراءات والأعباء التي تتحملها الدول المقترضة.

كما نرحب بإقدام صندوق النقد الدولي على مراجعة محتوى برامج التصحيح وذلك بهدف التركيز على عدد محدود من الشروط المحورية ذات الارتباط الواضح بالأهداف الاقتصادية الكلية، مما سيساعد على تبني الدول الأعضاء للسياسات التصحيحية والارتقاء بمستوى الأداء الاقتصادي. كما سيشجع ذلك الدول على اللجوء إلى الصندوق طلبا للمشورة والمساندة قبل أن تستفحل المشاكل.

السيد الرئيس ،

ضيوفنا الكرام ،

لا يمكن ان يكتمل الحوارَ الجاد حول خفض مستوى الفقر دون تناول موضوع التجارة، ذلك لأنه كلما كان النظام التجاري العالمي أكثر انفتاحاً فإنه يساعد الدول الفقيرة في تحقيق تنمية مستدامة. وفي هذا الصدد فإنه يمكن للدول المتقدمة المساهمة بصورة أساسية في خفض مستوى الفقر إذا ساعدت على اتاحة الفرص لصادرات الدول النامية للدخول إلى أسواقها، واذا قللت من أساليب الدعم المشوه للتجارة، حيث نجد مثل هذا الدعم يتسبب، وبأشكال عديدة، في مزيدٍ من الجوع والفقر في الدول النامية على امتداد العالم.

لقد كان من المـؤمل في إجتماع منظمة التجارة العالمية مؤخراً في كانكون إحراز تقدم في هذا المجال الهام. وحيث أن ذلك لم يتحقق فإننا نتطلع الى الإستمرار في المفاوضات كما إننا نتطلع الى قيام مجلس المحافظين الموقر بإعطاء رسالة إيجابية حول عزم الدول جميعاً على التعاون .

إن تبني سياسات التجارة الحرة أمر لا يقل أهمية بالنسبة للدول النامية، فتطبيق سياسات تجارية أكثر انفتاحاً من شأنه أن يرفع الإنتاجية المحلية من خلال خلق التنافسية ، وتحفيز استثمارات إجنبية مباشرة،وتوفير فرص عملٍ جديدة ترفع بالتالي من مستوى المعيشة بشكل عام.

لابد أن يضمن الانسياب الحر للتجارة نقل التكنولوجيا الحديثة من الدول المتقدمة إلى العالم النامي.وإنه لأمر يدعو إلى الأسف أن تظل فجوة التكنولوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية في اتساع متزايد. ويحرم انعدام العون الفني والتكنولوجي الدول النامية من فرصة المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي.ولما كانت الاستثمارات الخارجية المباشرة هي المحرك الخارجي الاساسي لنقل التكنولوجيا فان الدول النامية تحتاج لخلق مناخ محلي اكثر مواءمة لنشاط القطاع الخاص إذا كانت هذه الدول ترغب في الحصول على قدرٍ أكبر من تدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة وتقليص فجوة التكنولوجيا.

أيها السيـدات والســـادة ،

لا شك أننا جميعاً نرغب العيش في عالم يخلو من الفقر والنزاعات ، ولكي يتسنى لنا أن نحقق ذلك فلا بد من جهد دولي أكثر قوة وأشد عزماً، تشارك فيه مشاركة كاملة كل الدول جنباً الى جنب، فبالعمل المشترك والتعاون وحدهما يمكن لأمم العالم أن تحقق الأهداف التي ما كان لها أن تحققها منفردة أو اذا كانت في صراع في ما بينها.

ضيوفنـــا الكـــرام ،

أتمنى لكم كل التوفيق في مداولاتكم المهمة التي ستجرونها خلال الأيام القادمة، كما أتمنى أن تساعد مناقشاتكم مجموعة البنك الدولي و صندوقَ النقد الدولي في الاستمرار في جهودها الرامية الى تحسين نوعية حياة الناس في كل مكان من العالم.

أرجو لكم جميعاً إقامة سعيدة آملاً أن تجدوا متسعاً من الوقت خارج برنامجكم المزدحم لتستمتعوا ببلادنا الجميلة و بضيافتنا المعروفة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،